الديمقراطية التشاركية

تعريف الديمقراطية التشاركية: هي كلمة يونانية الأصل تتكون من:

- ديمقراطية و مشتقة من demos: الشعب --- kratos : الحكم وبالتالي يكون المعنى حكم الشعب.
- تشاركية : وهي مشتقة من المشاركة .

-ان الديمقراطية التشاركية تعني مشاركة الأفراد في صنع القرارات المتعلقة بالتنمية الوطنية والمحلية .

- كما تعني أيضا مشاركة واسعة للأفراد في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم .

- كما تتمثل في مجموعة من الإجراءات العملية التي تقوم بها الحكومات من أجل ضمان انخراط المواطنين في إدارة الشؤون العامة.

- الديمقراطية التشاركية هي البديل الفعال الديمقراطية التمثيلية او النيابية.

- كما تعني أيضا العلاقة الإيجابية بين ثلاثة اطراف : الحكومة، المجتمع المدني والقطاع الخاص للعمل المشترك من أجل تلبية حاجيات المواطنين.

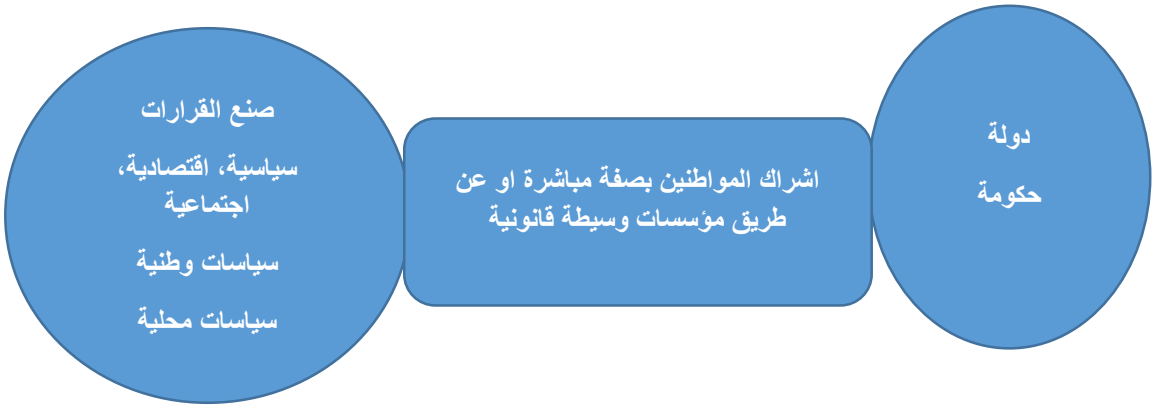

أسس الديمقراطية التشاركية:

- مشاركة واسعة للمواطنين في بناء المجتمع المحلي او الوطني بما يعود بالنفع على حياتهم وعلى وطنهم.
- مشاركة واسعة في القرارات السياسية: بحيث يصبع كل الأفراد مؤثرين في العمل السياسي وتكون لهم الكلمة العليا في ذلك.
- مشاركة واسعة في القرارات التنمية المحلية والوطنية .

آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية: هناك آليات إجرائية وهي مختلف الوسائل التي يستطيع الفرد ان يشارك من خلالها في القرارات والتي تتيحها السلطة لذلك ومنها:

- المعلومة أو الاعلام بحيث يمكن للفرد أن يطلع على جميع المعلومات التي تقوم بها إدارة المرافق العمومية ومنها: النشر في الموقع الالكتروني، مواقع التواصل، الإعلانات ، البث المباشر للاجتماعات ...
- الاستشارات.
- التشاور.
- الاستفتاء المحلي.
- الميزانية التشاركية.
- تقديم العرائض.
- المبادرات الشعبية من خلال جمع التوقيعات حول موضوع معين.
- نقاش عام .
- التعاون.

كما أن هناك آليات تأسيسية مثل: مجالس الاحياء، مجالس الشباب، شبكات الانترنيت من خلال وضع موقع الكتروني او موقع للتواصل الاجتماعي.

أبعاد الديمقراطية التشاركية:

- المواطن الفاعل : يصبح المواطن فاعل في عملية التنمية المحلية والوطنية وفعال في العملية السياسية.
- المنتخب المهني: تحويل دوره من ممثل فقط الى مصدر للأفكار ومولد لها بمختلف أنواعها.
- الموظف الخادم للجمهور: أي تحويل الدور من موظف عمومي الى خادم للأفراد.

العلاقة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة: هذه الثلاثية هي التي من خلالها تتحقق الديمقراطية التشاركية بحيث يجب أن يسهم كل طرف في خدمة أبعاد الديمقراطية التشاركية وذلك من خلال:

- القطاع الخاص : يعمل على انتاج المنتجات وتقديم الخدمات بالجودة والأسعار المناسبة، ما يعجل من خلق القيمة المضافة، كما يعمل هذا القطاع على المساهمة بشكل كبير في خلق فرص عمل للمواطنين ومن ثمة تقليل البطالة والرفع من مستويات المعيشة.
- المجتمع المدني: يعتبر المجتمع المدني كضابط للحكومة، فهي الذي يراقب عمل الإدارة والحكومة ويعزز المساءلة وينشر الشفافية ، كما يسهر على إيصال صوت المواطنين ونشر الثقافة الديمقراطية في اوساطهم، يساعد في إيصال الخدمات الاجتماعية، يقوي من حكم القانون.
- الحكومة: تسهر الحكومة على: - إيجاد الطرق الكفيلة التي تسمح بمشاركة واسعة للقطاع الخاص في شتى الميادين- سن القوانين المنظمة لعمل القطاع الخاص – العمل على الاشراك الواسع للأفراد في القرارات السياسية- ضمان مشاركة الأفراد في القرارات الاقتصادية والاجتماعية- العمل على تنظيم المواطنين وأيضا عمل القطاع الخاص-تهيئة المناخ المناسب لمشاركة الأفراد ومشاركة القطاع الخاص.
-